العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

# مساع صينية لإعادة قطن السوداني للأسواق الدولية

## الخرطوم تراهن على الزراعة لإنعاش الاقتصاد

إحياء أحد أشهر المنتجات السودانية

وضعت الحكومة السودانية الانتقالية منظومة جديدة لتطوير إنتاج القطن بمساعدة شركات صينية لإعادة تسويقه في الأسواق الدولية وتعزيز الخزينة بإيرادات إضافية، تسد حاجة الخرطوم إليها للخروج من الأزمات المزمنة الناجمة عن السياسات البالية.

سنار (السودان) - يسعى السودان إلى إعطاء زخم جديد لمستقبل زراعة القطن، التي كانت من أهم المجالات الاستراتيجية التي تحقق إيرادات مهمة للدولة.

وتعول الحكومة الانتقالية على الاستثمارات الأجنبية وخاصة الصينية لتحريك هذا القطاع، الذي يعتبر من أهم القطاعات الزراعية، والقطع مع الماضي في التعامل مع إنتاج محاصيل القطن.

ولطالما مارس خبراء والعاملون في زراعة القطن ضغوطا شديدة على السلطات للتدخل وتوفير التمويل ومدخلات الإنتاج للمزارعين حتى يتمكنوا من تحقيق مستويات الإنتاج على أسس مستدامة.

> 13 مليار دولار حجم استثمارات الصين في السودان والتي تشمل الزراعة والتعدين والبنى التحتية والطاقة

وفي منطقة أبونعامة بولاية سنار، تنهمك شركة زونغ تين الصينية في مشاريع جديدة بعد نجاح تجربتها في زراعة القطن الشتوي باستخدام تقنية الري بالتنقيط في مساحة ألف فدان.

وأعلنت الصين في 2016 دعمها للاستثمارات الزراعية في السودان بمبلغ 60 مليون دولار لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، بينما أعلنت الخرطوم حينها حرصها على تذليل العقبات التي تواجه الاستثمارات الصينية بالبلاد.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية لمدير الشركة حامد الفحام قوله إن إجمالي مساحات الشركة في أبونعامة تبلغ ألفي فدان مستأجرة من محطة بحوث أبونعامة مزروع منها 700 فدان بالقطن الصيني المحور.

وأوضح أنه جلب البذور من مركز البحوث الصيني بالفاو وحققت متوسط إنتاجية 25 قنطار قطن في الفدان مقارنة بنحو 4 إلى 6 قناطير من أصناف القطن التقليدية.

وكشف الفحام أن جملة المساحات التي مولتها الشركة في هذا الموسم في كل السودان بلغت 28 ألف فدان.

وأشار إلى النجاحات التي حققتها الشركة لكسب ثقة زبائنها من خلال توفير المدخلات والشراء بالسعر العالمي للقطن حيث بلغ في هذا الموسم 6.7 ألف جنيه (125 دولارا) نقدا بدلا عن حوالي 4.1 ألف جنيه (77 دولارا) قيمة التعاقد.

وأطلقت زونغ تين في أواخر ديسمبر 2018 محلجا أسطوانيا للأقطان في ضاحية مارنجان جنوب مدني عاصمة ولاية الجزيرة.

وبلغت التكلفة الإجمالية للمحلج 3.6 مليون دولار، وقد قامت الشركة الصينية بتمويل الزراعة في مساحة 12.5 ألف فدان بولاية غرب كردفان و10.5 آلاف فدان في الجزيرة.

وتبحث الاستثمارات الصينية في السودان عن انطلاقة جديدة لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية بعد تذبذب مشاريعها وخاصة في القطاع الزراعي منذ عام 2000.

وبحسب إحصاءات حكومية، تبلغ قيمة الاستثمارات الصينية في السودان نحو 13 مليار دولار، وتشمل مجالات الزراعة والتعدين والبنى التحتية والطاقة. ويبدو أن بكين تسعى إلى تطوير هذا الرقم خلال السنوات القليلة المقبلة.

ويؤكد الخبير سفيان محمد البشير المحاضر بكلية الاقتصاد بجامعة الجزيرة أن الشركة الصينية أسهمت بفاعلية في عودة المزارعين لزراعة القطن بمشروع الجزيرة.

وأرجع ذلك إلى تحفيز الشركة للمزارعين بالأسمدة والبذور والأسعار المغرية. وقال إن "تجربة القطن الشتوي واستخدام تقنية الري بالتنقيط تعتبر من التجارب الناجحة للتوسع في زراعة القطن والحد من نمو الحشائش الضارة بالمحصول".

ويتوقع البشير ككثير من زبائن الشركة الصينية والمزارعين المحليين أن يكون لهذا الأسلوب في إنتاج محاصيل القطن مردود اقتصادي للخرطوم في السنوات المقبلة في حال تم استغلال كافة الظروف على النحو المطلوب.

وعبر مزارعون عن إشادتهم بالتعامل والتحفيز المجزي الذي ظلت تقدمه الشركة الصينية لهم، ما أسهم في توسيع مساحات القطن بمشروع الجزيرة ودعم الاقتصاد السوداني.

> انطلاقة جديدة للاستثمارات الصينية في تنمية الاقتصاد السوداني بعد تذبذب مشاريعها منذ عام 2000

وأكدوا أن قرار الشركة بالتمويل المجاني للزبائن المتميزين يعزز ثقة المنتجين في التعامل معها والتوسع في مساحات القطن لدعم احتياطات البلاد من العملة الصعبة.

وكان مجلس السلامة الحيوية القومي في السودان قد أصدر في أغسطس الماضي قرارا بوقف زراعة القطن المعدل وراثيا وإبادة كل المساحات المزروعة به.

ودعا القرار الموقع من أبوبكر إبراهيم محمد، الرئيس المناوب لمجلس السلامة الحيوية القومي، في ذلك الوقت إلى تقييد تداول وإنتاج تقاوي القطن المعدلة جينيا، والذي تمت إجازته وفق قرار صدر عام 2012.

وشدد على أن يتم تنفيذ القرار بتوجيه وزارة الزراعة الاتحادية للوزارات في الولايات بالقطاعين المعتمد على الأمطار والمعتمد على الري الصناعي.

وقال السودان قبل ثلاث سنوات إنه يخطط لزراعة نحو 800 ألف فدان بمحصول القطن للاستفادة من التصاعد المستمر في أسعار القطن العالمية.

وتراجعت عائدات صادرات القطن السوداني بشكل كبير، إذ بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي نحو 24 مليون دولار سنويا خلال السنوات الأخيرة، قياسا بنحو 188 مليون دولار حين تولى الرئيس المخلوع عمر البشير السلطة.

ويكمن التحدي الأكبر بالنسبة للسودان في كيفية إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة لرفع الإنتاجية وزيادة وعي وقدرات المنتجين لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

وبحسب التقديرات الرسمية، تساهم الزراعة بأكثر من 34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسودان، إلى جانب وجود قطاعات كبيرة تعتمد عليها وفي مقدمتها التجارة والنقل والصناعات الغذائية والخدمات.

ويعاني السودان من متاعب اقتصادية حادة بسبب التقلبات السياسية للحكومات المتعاقبة للبشير، التي لم تجد الاستراتيجية الملائمة للخروج من الدائرة المفرغة للأزمات المتلاحقة.

وبينما تمتلك البلاد ثروات طبيعية هائلة، لم تتمكن كل الحكومات التي تقلدت السلطة منذ الاستقلال عن المملكة المتحدة في 1963 من استغلالها على النحو الذي يحقق قفزات سنوية في الناتج المحلي الإجمالي ويعود بالنفع على السكان.

ولدى السودان مقومات زراعية هي الأكبر في المنطقة العربية، بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة، إلى جانب مساحة غابية تقدر بحوالي 52 مليون فدان.

ورغم كل المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع، إلا أن الخرطوم عجزت عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة، التي تعد من بين الأضعف بين الدول العربية بواقع مليار دولار، بحسب أحدث بيانات صندوق النقد الدولي.

وتلقى السودان في الأيام الماضية وعودا من البنك الدولي بتقديم كافة المساعدات الفنية لتطوير نظم الري في البلاد من خلال إرسال فريق عمل متعدد التخصصات لإجراء دراسة تقييمية لأجل الوقوف على الاحتياجات الأساسية.

ووفق بيانات وزارة الري السودانية، تتنوع مصادر المياه في السودان وتمتد من المصدر الرئيسي لروافد نهر النيل إلى البحيرات ومياه الأمطار التي يتم تجميعها في السدود والآبار المتواضعة.

# أول سفينة استكشاف نفطي تصل إلى المياه اللبنانية

أعلنت الحكومة اللبنانية أن أول سفينة حفر ستصل اليوم إلى موقع البئر الاستكشافية الأولى في المياه الإقليمية اللبنانية، بعد أن تأخر البلد كثيرا عن سباق الدول المجاورة، التي سجلت اكتشافات كبيرة في منطقة شرق البحر المتوسط.

بيروت - قال وزير الطاقة والمياه اللبناني ريمون غجر الاثنين إن سفينة الحفر تانغستن إكسبلورر "ستصل الثلاثاء (اليوم) إلى نقطة الحفر في المياه البحرية اللبنانية لتقوم بحفر البئر الاستكشافية الأولى في الرقعة رقم 4".

وأضاف أنه "خلال أيام من تمركزها على بعد 21 كيلومترا تقريباً من الشاطئ، سوف تبدأ السفينة بأنشطة الحفر التي ستستمر حوالي ستين يوما".

وأشار وزير الطاقة إلى أن "البواخر اللوجستية الثلاث الراسية في مرفأ بيروت سوف تؤمن الخدمات اللوجستية لسفينة الحفر من قاعدة الخدمات التي أنشئت في المرفأ، في حين ستتولى مروحيتان عموديتان نقل العمال إلى السفينة من مطار رفيق الحريري الدولي".

وتأتي هذه الخطوة التي طال انتظارها وتم تأجيلها طويلا في وقت تقترب فيه الأزمة المالية اللبنانية من طريق مسدود مع ترجيح إفلاس البلاد، التي تعاني من أحد أعلى مستويات الديون في العالم.

وكان مجلس الوزراء اللبناني قد وافق على منح تراخيص لاستكشاف النفط والغاز لثلاث شركات هي نوفاتيك الروسية وإيني الإيطالية وتوتال الفرنسية، في ديسمبر عام 2017.

كما تم توقيع عقد آخر مع شركة روسنفت الروسية في العام الماضي، يمتد لفترة 20 عاما، لتطوير منشآت لتخزين النفط في ميناء طرابلس شمالي لبنان.

وتقع أول بئر استكشافية في البلوك رقم 4 على عمق 1500 متر تقريباً من سطح البحر، ومن المتوقع أن يبلغ عمق البئر 4200 متر، وأن يتطلب استكمال الحفر فترة تمتد من 55 إلى 60 يوماً، إضافة إلى فترة شهرين لتحليل نتائج الحفر.

وكانت وزيرة الطاقة والمياه في الحكومة السابقة ندى بستاني، قد أعلنت في ديسمبر الماضي عن إصدار وتسليم أول ترخيص لتجمع شركات توتال وإيني ونوفاتيك للتنقيب عن النفط والغاز في تلك المنطقة البحرية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي حجم الاحتياطيات البحرية اللبنانية من النفط تصل إلى 865 مليون برميل، إضافة إلى نحو 96 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

ولا يملك لبنان في أزمته الحالية متسعا من الوقت لانتظار أي أنباء سارة على صعيد ثروات النفط والغاز، في وقت تشتد فيه أزمة السيولة وتراجع الليرة في السوق السوداء، والتي فقدت 60 في المئة من قيمتها منذ انفجار الاحتجاجات الشعبية في 17 أكتوبر الماضي.

ريمون غجر

السفينة ستبدأ نشاطات الحفر التي تستمر حوالي ستين يوما

لكن تسجيل أي كشف عن احتياطيات مؤكدة يمكن أن يعزز الثقة المتداعية بأوضاعه المالية، في وقت يواجه فيه حلول أجل تسديد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار الشهر المقبل.

ويخوض لبنان نزاعا مع إسرائيل على منطقة في البحر المتوسط، تبلغ مساحتها نحو 860 كيلومترا مربعا، تعرف بالمنطقة رقم 9 الغنية بالنفط والغاز. وأعلنت بيروت في يناير 2016، إطلاق أول جولة تراخيص للتنقيب فيها.

# تركيا تتجه مرة أخرى نحو الانهيار الاقتصادي

جلدم اتاباي شانلي
كاتبة في موقع أحوال تركية

كان متوقعا إعلان البنك المركزي التركي عن خفض جديد لسعر الفائدة، بعد التخفيضات المتتالية منذ إقالة محافظه السابق بسبب مقاومته لإصرار الرئيس رجب طيب أردوغان على خفض أسعار الفائدة.

وجاء الخفض مطابقا لاستطلاعات الرأي الاقتصادية، ليصبح معدل الفائدة 10.75 في المئة بعد أن كان عند 24 في المئة قبل أقل من 8 أشهر.

قبل اتخاذ القرار، أعلن أردوغان أن سعر الفائدة يجب أن ينخفض إلى خانة الآحاد هذا العام. ودعا الشركات لتحمل مسؤولية الانتعاش الاقتصادي، بعد أن فعلت الحكومة ما بوسعها لخفض معدلات الإقراض.

بطبيعة الحال، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 15 في المئة، من الضروري أن تعود تركيا إلى مسار نموّ إيجابي. لكن استدامة هذا النموّ يجب أن تكون أولوية أيضا.

وفي وقت يواصل البنك المركزي خفض أسعار الفائدة، فإن علامات الانتعاش الاقتصادي في تركيا واضحة من معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة.

فقد ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة سنوية بلغت 8.6 في المئة في ديسمبر، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع في إنتاج السلع الرأسمالية، بعد أن أدى الانكماش الاقتصادي خلال معظم عام 2019 إلى فائض في الحساب الجاري.

وتجاوز مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع، عتبة 50 نقطة لأول مرة منذ 22 شهرا، ما يعني أنه عاد إلى النمو. لكن التضخم السنوي ارتفع إلى 12.2 في المئة، ما يعكس زيادة في الأسعار في جميع فئات الاستهلاك تقريبا وأن الضغوط التضخمية ستشكل تحديا أمام المضي قدما.

وتكشف بيانات الميزانية لشهر يناير عن التكاليف الحقيقية للنمو الاقتصادي وأن الانتعاش الاقتصادي جاء نتيجة لزيادة الإنفاق العام، وليس زيادة الإنتاجية، أو التحول إلى الإنتاج الصناعي أو الخدمات من قطاع البناء أو حدوث قفزة في الصادرات.

ويبدو فائض الميزانية، في يناير، عند استثناء مدفوعات الفائدة على الديون، أنه نتاج تدخل تجميلي، فالميزانية في حالة عجز عند حساب البيانات باستخدام طرق صندوق النقد الدولي.

فقد ارتفع العجز في الميزانية من 3.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، الذي يعادل ضعف متوسط السنوات الخمس الماضية، إلى 4 في المئة في يناير 2020، وذلك وفقا لمقياس صندوق النقد.

وبناء على أوامر الحكومة، قام البنك المركزي بتحويل احتياطياته الاحترازية إلى الميزانية في يناير. وعند طرح تلك الإيرادات يصبح فائض الميزانية البالغ 21 مليار ليرة (3.4 مليار دولار) عجزا بقيمة 15 مليار ليرة. وبلغ العجز الأولي المتراكم المحسوب وفقا لتعريفات صندوق النقد، والذي نما بشكل مطرد منذ عام 2015، مستوى مخيفا عند 128 مليار ليرة.

> من المستحيل التنبؤ بتأثير تراكم المشكلات على الاقتصاد التركي، لكنك لست بحاجة إلى أن تكون عرافا لرؤية الأيام الصعبة التي تنتظرنا

ورغم أن السوق تتوقع نموا اقتصاديا بنسبة 3.5 في المئة هذا العام، إلا أن وزير الخزانة والمالية براءت البيرق أكد مجددا أن هدف النمو الحكومي البالغ 5 في المئة سوف يتحقق.

وهذا يعني أن السلطات ستحتاج إلى استخدام الإنفاق العام التوسعي والقروض الرخيصة التي تقدمها البنوك الحكومية لتحقيق هدفها. وعلى افتراض أن الحكومة تبقي الثقة الاقتصادية سليمة، فإنها ستدعو بعد ذلك إلى زيادة الاستثمارات لرؤية انخفاض معدل البطالة.

وفي الوقت الراهن، سيواصل المستثمرون الأجانب مغادرة السوق التركية بأعداد كبيرة. وسيؤدي ذلك إلى استمرار العجز في الحساب الجاري في الاتساع بسبب الموارد المحلية الشحيحة.

ومن المحتمل أن يصل العجز إلى 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام. وسوف يصبح من الواضح بعد ذلك أن خطط الحكومة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي دون زيادة العجز في الحساب الجاري ليست سوى حلم بعيد المنال.

وفي وقت يبتعد فيه المستثمرون الأجانب عن السوق التركية ويظل التضخم في خانة العشرات بين 12 إلى 13 في المئة، يواصل البنك المركزي خفض سعر الفائدة إلى خانة الآحاد، وذلك تمشيا مع متطلبات أردوغان. أسعار الفائدة الحقيقية السلبية في تركيا ستجفف موارد العملة.

بالطبع، سوف يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تفهم الإدارة الاقتصادية لماذا لا تؤدي أسعار الفائدة الحقيقية السلبية إلى زيادة الاستثمارات. كما ستتكثف سياسة تحويل موارد البنك المركزي إلى الخزانة. سيحاول البنك المركزي خفض أسعار الفائدة عن طريق شراء السندات الحكومية بأسعار فائدة متزايدة، في حين ستسعى البنوك الحكومية إلى تعزيز الليرة من خلال زيادة مبيعاتها من العملات الأجنبية بما يتجاوز المستوى الحالي البالغ 17 مليار دولار.

الاقتصاد التركي تحت المجهر